تحقيق النصوص في الرسائل والأطاريح العلمية - ما له وما عليه

د/ جرادي محمد

قسم العلوم الإسلامية/ جامعة أحمد دراية. أدرار

الملخص: استجابة للدعوات التي أطلِقتْ من الجيل الأول من المحققين العرب في منتصف القرن العشرين لتوأمة البحث العلمي في المؤسسات الجامعية بتحقيق المخطوطات، انخرطت المؤسسات الجامعية العربية في حملة خدمة التراث، وظهرت بواكير الرسائل الجامعية في تحقيق التراث في الستينات من القرن الماضي. وقد اندمجت الجامعة الجزائرية في مسار الاهتمام بالتراث المخطوط وتحقيقه، وإن في وقت متأخر نسبياً عن نظيراتها العربية. وكان من نتائج هذا الاندماج إقبال مئات من الطلبة والباحثين على اختيار تحقيق المخطوط ضمن رسائلهم وأطاريحهم العلمية.

ورغم ما تقدمه هذه الأعمال العلمية من مساهمة في دفع مسيرة تحقيق التراث الوطني، إلا أنها لم تسلم من نقد المختصين في شكلها ومضمونها.

هذا البحث يقدم قراءة ناقدة لتحقيق النصوص ضمن الرسائل والأطاريح الجامعية ليكشف عن ما فيها من جوانب القوة والإشراق ويُعرف بمواطن الضعف والإخفاق.

Abstract: Responding to the calls that were made by the first generation of Arab investigators, in the mid-twentieth century, to twin scientific research in university institutions with the inquest of manuscripts, Arab universities engaged in a campaign of serving the heritage. And early, theses pertaining to the inquest of the heritage appeared in the sixties of the last century. Although relatively later than its Arab counterparts, the Algerian university has merged into the path of getting interested in the manuscript heritage and it's inquest. The results of this merger was the turnout of hundreds of students and researchers to choose the inquest of manuscripts as a field of research in their theses and dissertations

Despite the contributions that these scientific works offer to the advancing the process of national heritage inquisitions, they did not escape criticism- in form and content- of specialists.

This paper presents a critical reading to the inquest of texts within theses and dissertations to reveal their points of strength and radiance and to know their vulnerabilities and failures.

أفرغت الأمة العربية والإسلامية كنوزها العلمية وما أبدعه رجالها في كتب لا يزال أكثرها مخطوطاً[1]، يقف المرء أمام هذا التراث مُكبراً ما أنجزه الأولون، يقول رائد التحقيق العربي عبد السلام هارون: (هذا التراث الضخم الذي آل إلينا من أسلافنا صانعي الثقافة الإسلامية العربية، جدير بأن نقف أمامه وقفة الإكبار والإجلال، ثم نسمو برءوسنا في اعتزاز وشعور صادق بالفخر والغبطة والكبرياء)[2].

ومع أن الكتاب يظل عماداً لكل نهضة، بات حتماً على الأمة أن تحيي علومها وتبعث عظماءها، بتحقيق ما تكتنزه خزائنها من تراث مخطوط.

نوقن أن حركة تحقيق المخطوط في الوطن العربي تسير بوتيرة بطيئة، وتسريعها يتطلب اشتراك عدد أكبر من المتدخلين، كما يستدعي تحويل التحقيق من اجتهاد خاص وعمل فردي إلى سياسة تعتمدها المؤسسات العلمية والثقافية في الوطن العربي. إنه وفي ظل تنامي أدور المؤسسة الجامعية في الدولة الحديثة، صارت الجامعة معنية أصالة بقضية التراث في شقها العلمي.

واستجابة للدعوات التي أُطلِقتْ من الجيل الأول من المحققين العرب في منتصف القرن العشرين لتوأمة البحث العلمي في المؤسسات الجامعية بتحقيق المخطوطات، انخرطت المؤسسات الجامعية العربية في حملة خدمة التراث، واندمجت الجامعة الجزائرية في مسار الاهتمام بالتراث المخطوط وتحقيقه، وإن في وقت متأخر نسبياً عن نظيراتها العربية. وكان من نتائج هذا الاندماج إقبال

---

[1]- تفاوتت تقديرات التراث العربي المخطوط فقدرها د. صالح الدين المنجد ب 3 مليون مخطوط،ة وقدرها سامي خلف الحمارنة، وزهير شاويش ب 2 مليون، ورفع تقديرها احمد سيعدان: إلى مابين 6 و7 مليون، أما الدكتور عز الدين بن زغيبة فيعتقد أن ما كتب بالخط العربي يقارب 10 مليون أما ما كتب بالعربية ففي حدود 5 مليون.

[2] - تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط7، 1418ه/1998م: ص5.

مئات من الطلبة والباحثين على اختيار تحقيق المخطوط ضمن رسائلهم وأطاريحهم العلمية.

رغم ما تقدمه هذه الأعمال العلمية من مساهمة مؤثرة في دفع مسيرة تحقيق التراث الوطني، إلا أنها –على الجملة – لم تسلم من نقد المختصين في شكلها ومضمونها. هذا البحث يقدم قراءة ناقدة لتحقيق النصوص ضمن الرسائل والأطاريح الجامعية – ما له وما عليه – ضمن أربعة مطالب.

المطلب الأول: دور الجامعة في حفظ التراث

لعله من البدهي للعارفين بالتراث أن حفظ المخطوط هو دور تؤديه المكتبات والخزائن الرسمية والشعبية، والعالم الإسلامي في آفاقه المختلفة يعرف المئات والآلاف منها، ومن المعاصرين الذين عنوا بالتأريخ للمكتبات لاسيما في بلاد المغرب الإسلامي الشيخ محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني(ت1382هـ/ 1962م) في كتابه "تاريخ المكتبات الإسلامية ومن ألف في الكتب.

قد يبدو للوهلة الأولى أن شأن حفظ التراث المخطوط تحتكره المكتبات، خاصة وقد هُيأ لها من الوسائل والتقنيات المعاصرة التي تيسر لها القيام بذلك على أكمل وجه، وأن لا صلة للجامعة بشأن حفظ المخطوط، ويُطرح هذا الوهم ببيان أن ما تؤديه المكتبات من حفظ للمخطوط لا يتجاوز شقه المادي، بصيانة جلده وورقه وخطوطه، والحيلولة دون تطرق الفساد إليه.

أياً كانت درجة الأمان ودقة الصيانة التي توفرها المكتبات والقيمون عليها للمخطوط فإنها لا تعدو أن تكون حفظاً مؤقتاً، قد يؤخر زواله إلى حين، لكن يظل التهديد متربصاً بالمخطوط لا يعصمه إلا إخراجه محققاً، فعند ذاك يزول عنه كل تهديد، ويأمن الضياع والفناء، وهكذا يكون التحقيق صورة أخرى لحفظ المخطوط، وهذا ما يُنتظر أن تنتهض به الجامعات.

لم تكن الجامعات العربية في نشأتها الأولى تلقي بالاً كبيراً لشأن التراث إجمالاً والمخطوط خصوصاً، حتى أيقظتها نداءات أهل الشأن فقد أطلق عبد

السلام هارون في تقديم كتابه "نوادر المخطوطات" المنشور سنة 1951 أمنية ودعوة لتوأمة البحث العلمي في المؤسسات الجامعية بتحقيق المخطوطات، عبر عنها بقوله: (إنه لمما يُثلج الصدر أن تتجه جامعاتنا المصرية اتجاهاً جديداً إزاء طلابها المتقدمين للإجازات العلمية الفائقة، إذ توجههم إلى أن يُقدموا مع رسالاتهم العلمية تحقيقاً لمخطوط يمت بالصلة لموضوع الرسالة، وعسى أن يأتي اليوم الذي يكون فيه هذا الأمر ضريبة علمية لا بد من أدائها)[1].

ولم يمض من الوقت طويلاً حتى أقر هارون بأنه وجد لدعوته صدى عميقاً في أرجاء الجامعات[2] بين أساتذتها وطلبتها. تلك الدعوات كانت مسبوقة بازدهار حركة نشر التراث وبداية تحوله من العمل التجاري إلى العمل التخصصي، ما سهل اعتراف الجامعات بالتحقيق واعتباره عملاً علمياً تُمنح عليه الشهادات، يقول الدكتور عبد الستار حلوجي: (ينبغي ألا نظن أن هذا الاعتراف وقع بين عشية وضحاها، فقد بدأ التحقيق يدخل الجامعات كجزء من الرسائل العلمية خصوصاً في المجالات الأدبية واللغوية والدينية، وذلك بأن يقوم الباحث بدراسة الموضوع الذي اختاره ثم يُحقق نصاً في مجاله ويُلحقه بالدراسة، ويوماً بعد يوم كان الاعتراف بالتحقيق يتزايد)[3].

إن التحقيق الجامعي للمخطوطات –إجمالاً – خدم حركة التحقيق بإضافتين:

– إضافة كمية، بتسريع وتيرة تحقيق المخطوطات وزيادة مخرجاتها.

– إضافة نوعية، بإضفاء مزيد صدقية وجدية على تحقيق النصوص، بفضل ما اختص به من مزايا.

---

[1] - نوادر المخطوطات، عبد السلام هارون، الناشر مصطفى الحلبي، 1393ه/1973م: ص3.

[2] - انظر: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: ص6

[3] - التحقيق ومدارسه، الدكتور عبد الستار الحلوجي، (محاضرة في دورة تدريبية على التحقيق في مركز الماجد للتراث، دبي): ص2.

المطلب الثاني: بواكير التحقيق العلمي.

ولجت الجامعات العربية عالم التحقيق في أزمنة متقاربة. فالجامعة المغربية مثلاً: (منذ إنشائها عام سبعة وخمسين وتسعمائة وألف اهتمت الرسائل الجامعية علاوة على الموضوعات الدراسية بتحقيق النصوص، ومن ذلك نذكر:

- **المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، لعبد الملك بن صاحب الصلاة ت594هـ، تحقيق عبد الهادي التازي سنة 1963.**
- **رحلة تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، للبلوي، تحقيق حسن السايح، سنة 1965.**
- **شعر ابن الخطيب، جمع محمد مفتاح سنة 1972)[1].**

وكانت فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي نفسها فترة التأسيس لتحقيق المخطوط العربي في جامعات عربية وغير عربية، من أمثلة ذلك:

- **(الأمير الشاعر أبو الربيع سليمان الموحدي دراسة وتحقيق، نال بها عباس الجراري درجة الماجستير، بجامعة القاهرة عام 1965.**
- **أمثال العوام في الأندلس لأبي يحي عبيد الله الزجالي دراسة وتحقيق، حاز به محمد بنشريفة درجة الدكتوراه بجامعة القاهرة عام 1969.**
- **شعر ابن الأبار تحقيق ودراسة، حاز بها عبد السلام الهراس درجة الدكتوراه من جامعة مدريد سنة 1966)[2].**

والذي تشترك فيه تلك الأعمال المبكرة أنها جاءت غاية في الدقة والإتقان، فقد أنفق فيها أصحابها من أعمارهم واستفرغوا فيها من جهدهم ما جعلها تحظى بإعجاب النقاد، فقد علقت مجلة دعوة الحق المغربية في بعض مقالاتها

---

[1] - جهود الأستاذ عباس الجراري في تحقيق النصوص، السعيد بنفرحي، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2013: ص68.

[2] - المرجع نفسه، ص 68.

على تحقيق عبد الهادي التازي لكتاب عبد الملك بن صاحب الصلاة السالف الذكر بالقول: (وهذا مرجع آخر من مراجع تاريخنا المغربي، أو مصدر كذلك من مصادره، ظهر للوجود العام، بعدما كنا نسمع عنه ونتوق لرؤيته، نعم: لقد ظهر هذا السفر في أحسن ما يكون الظهور، وتجلى في جلوة أنيقة بديعة، بفضل ما أظهره وجلاه، الأستاذ عبد الهادي التازي، الذي أنفق فيه السنين دانيا في عمله، باحثا في دراسته، فكان بحق باكورة من بواكير الأعمال المتقنة العلمية التي نرجو لها التقدم والازدهار، بين دارسينا وباحثينا)[1].

ومدحت ذات المجلة[2] كتاب رحلة البلوي المسماة " تاج المفرق في تحلية علماء المشرق" وعدَّت من محاسنه المنهج الذي سلكه فيه محققه الأستاذ حسن السايح.

إذا كانت هذه الأعمال الأولى كما تبرزه عناوينها ركزت على النصوص الأدبية المخطوطة شعراً أو نثراً، فإن الأعمال اللاحقة تنوعت مضامينها لتشمل علوماً أخرى، وبدأت الإسلاميات تحوز نسباً متقدمة، حيث شكلت الرسائل المسجلة حولها نسبة 15% وفقاً لما لاحظه معدو دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة في بعض الجامعات المغربية[3].

وقد التحقت الجامعة الجزائرية بهذا الركب، واحتضنت المشروع أقسام الآداب والتاريخ والعلوم الإسلامية، فازدانت المكتبة الجامعية بمئات التحقيقات، في أطوار الماجستير والدكتوراه.

---

[1] - دعوة الحق – مجلة تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب العدد 93

[2] - المرجع نفسه، العدد 196.

[3] - انظر: دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب (1961-1994) ، إشراف عمر أفا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996: ص 376.

المطلب الثالث: مزايا التحقيق العلمي.

إن تبني الجامعة لمشروع تحقيق التراث، فضلاً عن كونه جزء من وظيفتها، فإن الآمال معقودة عليه ليصحح الانحراف الذي ابتليت به حركة تحقيق التراث، وهو ما عبر عنه الدكتور قطب الريسوني بقوله: (أن حظاً غير يسير من ذخائر التراث وأعلاقه ابتلي بأدعياء علم حسبوا التحقيق كلأ مباحاً لكل راتع، فتجرأوا على النصوص مسخاً وتحريفاً، وألبسوها حلة خرقاء غير التي اختالت بها في كنف مؤلفيها، ولست أبالي إذا قلت: إن التحقيق أصبح صناعة ينتحلها كل من اتصف بضآلة العلم وخطل الرأي.

لذلك كان من شروط السعي الحضاري والتحدي الثقافي أن نجند طاقات الأمة ومواهبها لإكرام وديعة التراث والإحسان إليها بأتم ما يكون الإحسان، ومثل هذا الغرض لا يستقيم في نظرنا إلا بالاجتهاد في نشر كتب التراث نشراً علمياً محكماً ينفي عن النصوص ما مذقت به من أمشاج وزوائد هجينة ...)[1].

إن تحقيق النصوص في كنف الجامعات على أيدي الباحثين وطلبة الدراسات العليا مرشح لخدمة التراث والإحسان إليه بفضل جملة من المزايا، نحسب أن من أهمها:

1. الإشراف والتحكيم.

إن وجود أستاذ مختص من أهل الدراية والمعرفة بفن تحقيق النصوص وقواعده مشرفاً على عمل الطالب ومرافقاً له، هو واحد من ضمانات حسن تحقيق النص، وقد عاينت ذلك في نماذج عدة أذكر تمثيلاً لها إشراف الدكتور

[1] - نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير اللورقي المالكي ت516ه- دراسة وتحقيق وتعليق، الدكتور قطب الريسوني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1429ه/2008م: 7 و8.

محمد الهادي أبو الأجفان[1] على مجموعة من طلابه بكلية الدراسات الشرعية بجامعة أم القرى في تحقيق أجزاء كتاب التوضيح[2].

ولا ينعكس أثر المشرف الماهر بالتحقيق على جودة أعمال طلبته فحسب، بل يمتد إلى تقويم حركة التحقيق برمتها. لاحظ السعيد بنفرحي وهو يروي تجربة وجهود أستاذه عباس الجراري في تحقيق النصوص كثرة الرسائل والأطاريح التي أشرف عليها أو شارك في مناقشتها ليخلص إلى نتيجة أنه (بتولي الأستاذ تأطير هذا العدد الكبير من المحققين، وتوجيههم التوجيه العلمي الهادف إلى تطبيق المنهج المطلوب في تحقيق النصوص أسس مدرسة شاملة بكل مناطق المغرب يشتغل فيها كثير من الأساتذة)[3].

وإذا كان للإشراف العلمي دور في الرفع من قيمة التحقيق الأكاديمي فإنه في كثير من الأحيان بات مزلقاً من مزالق التحقيق حين (يُسند الإشراف على

---

[1] - الأستاذ الدكتور محمد الهادي أبو الأجفان من مواليد القيروان سنة 1936 تتلمذ على الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، والشيخ محمد الشاذلي النيفر، حصل على شهادة الدكتوراه بالكلية الزيتونية للشريعة عام 1981 بتحقيق كليات ابن غازي، درَّس بالزيتونة وبجامعة أم القرى، حقق ستة عشر مؤلفاً في فقه المالكية، وله مثلها تأليفاً، حاز على أربع جوائز في تحقيق التراث بدولة الإمارات، حُقق تحت إشرافه بعض أمهات الفقه المالكي كالتوضيح لخليل والتبصرة للخمي، وافته المنية بمكة في2006/10/18 . (ترجمة الشيخ محمد أبو الأجفان ، الدكتور حمزة أبو فارس، موقع الشبكة الفقهية).

[2] - هو كتاب في فقه المالكية شرح فيه الشيخ خليل بن إسحاق مختصر ابن الحاجب الفرعي. حقق الطالب عبد العزيز بن سعود بن عبد العزيز الهويمل من أول الكتاب إلى قضاء الفوائت، وحقق الطالب وليد بن عبد الرحمن بن عبد الله الحمدان من كتاب الصلاة إلى آخر كتاب الزكاة، وحققت الطالبة هالة بنت محمد بن حسين جستنية من أول كتاب الصيام إلى نهاية كتاب الصيد، وحقق الطالب منير مبارك خميس بن عبادي من بداية التفليس إلى نهاية الحوالة.

[3] - جهود الأستاذ عباس الجراري في تحقيق النصوص، السعيد بنفرحي، مرجع سابق: ص55.

الطالب إلى أستاذ ليست لديه خبرة ودراية كافية بالمخطوطات وتحقيقها، إذ أن ذلك سينعكس غالباً على عمل الطالب وفاقد الشيء – كما يقولون– لا يُعطيه، وقد نتج عن ذلك ضعف وهزال في كثير من الرسائل التي توجه أصحابها إلى تحقيق المخطوطات بإشراف من لا يملك الخبرة الكافية في هذا المجال، مما يؤكد ضرورة أن يُسند الأمر إلى لأهله)[1].

ثم تتبع ضمانة الإشراف بضمانة التحكيم من قبل لجان المناقشة، التي تنبه الطالب ليستدرك ما فاته، ويُتم نقصه، ويُصحح خطؤه. وما قيل في إسناد الإشراف لغير كفء يُقال في لجان القراءة والمناقشة.

2. التخصص.

رافقت حملة العناية بالمخطوطات والإقبال على تحقيقها في البلاد العربية بروز ظاهرة تعاطي التحقيق من غير أهله، وغصت المكتبات بعشرات بل مئات العناوين المحققة، تجد فيها الطبيب يُحقق في الأدب، والأديب يُحقق في الفقه، وغيرها.

وتتفق كلمة أهل صناعة التحقيق على اشتراط تخصص المحقق فيما يُحققه، لأن أهل كل فن أقدر على معرفة مصادره وفهم مصطلحاته والمعرفة بأعلامه. والجامعات تحرص على تطابق التخصص العلمي للطالب مع موضوع النص المحقق. والظاهرة تظل نبيلة وجديرة بالتنويه والتقدير[2] ما دامت الجامعات تشجع طلابها على تحقيق مخطوطات تتعلق باختصاصهم.

3. الدراسة الوافية للمخطوط.

---

[1] - تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، أ.د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1415هـ/1994م: ص82.

[2] - انظر: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، د. فهمي سعد ود. طلال مجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1413ه/1993م: ص6.

تتسم الدراسات المرفقة بالتحقيق في عرف أكثر المحققين غير الأكاديميين بالاقتضاب، تقتصر في الغالب الأعم على تعريف موجز بصاحب النص، بالمقابل يحرص الطلبة المحققون على إرفاق تحقيقاتهم بدراسة وافية حول موضوع النص وصاحبه. وأكثر ما تتجلى هذه الخصصية حين يُحقق النص الواحد في عملين أحدهما بحثاً علمياً يندرج ضمن متطلبات شهادة أكاديمية.

نمثل لذلك بمخطوط "منتخب الأحكام" لابن أبي زمنين (ت399هـ)، فقد حققه الدكتور عبد الله بن عطية الرداد الغامدي[1] تحقيقاً مستقلاً ومهد للنص بدراسة جيدة توزعت على ثلاثة أقسام:

ملامح من العصر الذي عاش فيه ابن أبي زمنين في الأندلس، ترجمة ابن أبي زمنين، التعريف بكتاب منتخب الأحكام.

ثم حُقق الكتاب مرة ثانية كأطروحة دكتوراه[2] للطالب محمد حماد في كلية الآداب بجامعة عبد المالك السعدي بتطوان تحت إشراف الدكتور المكي اقلاينة، وجعل قسمه الدراسي من ثلاثة فصول، تكاد تكون نفس العناصر التي تعرض لها سابقه، لكن بمزيد من العمق والاتساع.

4. الأناة وعدم الاستعجال.

من المعلوم عند أرباب التحقيق ما للصبر من أهمية في عمل المحققين، تزيد عن الصبر والتأني المشروط في عموم البحث العلمي، تفرضه حال المخطوط من هشاشة ورقه وطبيعة خطوطه وتنائي نسخه وغيرها من أوصاف. هذه التعقيدات تدفع بالمحققين المتعجلين إلى إخراج المخطوط مشوهاً.

---

[1] - مطبوع بمؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1410ه/ 1998م.

[2] - مطبوع لمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث/ الرابطة المحمدية للعلماء – المغرب، ط1، 1430ه/ 2009م.

إن الجوانب التنظيمة التي تفرضها الجامعات في أطوار ما بعد التدرج، والتي تفرض إنجاز الرسائل والأطاريح في فترة تمتد من أربع سنوات إلى ست – وهي تفي بمتطلبات تحقيق مخطوط متوسط– حافز للباحث على الأناة وعدم الاستعجال. تتجلى هذه الخصلة فيما يكتشفه الطلبة الباحثون من أخطاء مَن سبقهم لتحقيق مخطوط أو شاركهم فيه. ومن هذا القبيل كلام الطالب لخضر بن قومار في مقدمة أطروحته التي حقق فيها كتاب الطهارة من "شرح الأحاديث المقرية للشيخ سيدي محمد باي بن عمر الكنتي (ت 1348هـ)" عن طبعتين لشرح الأحاديث المقرية والذي يُعرف كذلك بعنوان "السَّنن المبين من كلام سيد المرسلين" إحداهما ليحي ولد سيدي أحمد والأخرى بالاشتراك بين الأستاذ مالك كروش والشيخ حَيْمد الكنتي وما تضمنتاه من أخطاء علمية كثيرة مست عنوان المخطوط ودراسته ومحتواه، ورد ذلك للتسرع. ومن مقدمته نقتطف قوله: (وأما بالنسبة لشرح الأحاديث المقرية للشيخ باي بن عمر الكنتي والذي يُعرف كذلك بعنوان " السَّنن المبين من كلام سيد المرسلين" فإنه لم يّدرس سابقاً دراسة علمية، ولم يُحقق تحقيقاً أكاديمياً وفق مناهج التحقيق المعروفة، وإنما خُرّج وطُبع مرتين في نفس السنة 2011 وفي نفس المناسبة، مناسبة تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2011، مما يدل على التسرع والعجلة وعدم التنسيق)[1]. وأبدى الطالب مختار بن جعفري في مقدمة أطروحته2 نفس الملاحظات على الطبعتين.

---

[1] - شرح الأحاديث المقرية للشبخ مَحَمد باي بن عمر الكنتي الوافي ت1348ه(كتاب الطهارة) دراسة وتحقيق، لخضر بن قومار، إشراف الدكتور محمد سنيني، فسم العلوم الإسلامية، جامعة أدرار، نوقشت بتاريخ 2015/06/14 : 11/1.

[2] - السنن المبين شرح الأحاديث المقَّرية للشيخ محمد باي بن عمر الكنتي ت1348- أبواب الزكاة والصوم والحج – دراسة وتحقيق، مختار بن جعفري، إشراف: د. دباغ محمد، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، فسم العلوم الإسلامية، جامعة ادرار، نوقشت بتاريخ 2016/04/09، 1/ المقدمة ص ر.

أما الأستاذ خالد بوشمة ففي رسالته للماجستير بجامعة الجزائر فقد صحح بتحقيقه نسبة كتاب "التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج"[1] لأبي زيد عبد الرحمان بن عبد القادر الراشدي المجاجي الجزائري تـ 1020هـ بدل خطأ بعض المغاربة في نسبة النص لأبي زيد عبد الرحمان بن عبد القادر الفاسي.

إذا رأينا[2] أن فترة إعداد الأطاريح العلمية كافية لإنجاز تحقيق مأمون، فإنه من الواجب تنبيه الطلاب والهيئات العلمية إلى مخاطر الاشتغال على مخطوط وافر اللوحات، لا تفي الفترة القانونية بمتطلبات تحقيقه، وقد عاينت ذلك في تحقيق الطالبة فاطمة حموني[3] لأبواب البيوع والاستحقاق من مخطوط "غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من قضايا ومسائل لمحمد عبد العزيز البلبالي ت1261هـ" وكيف أرهقها هذا الجزء حين زادت لوحاته عن المئتين، ويرز ذلك قصورا وأخطاء في العمل مست شكله ولم يسلم منها موضوعه.

لأجل ذلك لا يُنصح بتحقيق المخطوط في الأعمال والمذكرات قصيرة المدى، كمذكرات الماستر، إلا أن تتوافر في النص خصائص: وضوح خطه، وسلاسة أسلوبه، وقلة لوحاته بما لا يزيد عن العشرين.

هذا ولأجل التغلب على ضخامة المخطوط تلجأ الهيئات العلمية لدى المؤسسات الجامعية لتجزئة المخطوط وقسمته على مجموعة من الطلاب[4]،

---

[1] - التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج، عبد الرحمن المجاجي، تحقيق: خالد بوشمة، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1426ه/2005م.

[2] - من خلال تجربتي في تحقيق نوازل الزجلوي ، ومن خلال رسائل وأطاريح أشرفت عليها أو شاركت في مناقشتها.

[3] - أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله ، قدمت بقسم العلوم الإسلامية، جامعة ادرار في2016/02/02.

[4] - في قسم العلوم الإسلامية بجامعة أدرار نموذجان:

تكون حصة الواحد منهم متوسطة تسمح بإنجاز تحقيق لائق في الفترة القانونية، وهذا الإجراء وإن كان حلاً لمعادلة الحجم والزمن، فإنها تثير حفيظة البعض لما تنتجه من اختلال واختلاف بين أجزاء الكتاب الواحد، تبعاً لتفاوت ملكات الطلاب العلمية ومهاراتهم في التحقيق، والأفيد من هذا التقسيم في تقديرنا أن يُوزع المخطوط الكبير على مراحل لمحقق واحد، ونورد لذلك شاهدين:

***الأول*: تحقيق محمد بن قاسم بن عياد لقسم الأحوال الشخصية من كتاب معين الحكام على القضايا والأحكام لابن عبد الرفيع (ت733هـ) في مرحلة دكتوراه الحلقة الثالثة في الفقه والسياسة الشرعية من الجامعة الزيتونية سنة 1403هـ/1982م بإشراف الشيخ محمد الشاذلي النيفر، وأتم تحقيق الكتاب في مرحلة لاحقة. قال في مقدمة القسم الثاني: (وقد توخيت في تحقيقه المنهجية نفسها المتبعة في القسم الأول والمشروحة في مقدمته، ولم أحد عنها إلا في نقاط ...)[1].**

الثاني: تحقيق أسماء أحمد العويس للقسم الأول من " كتاب لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب" لابن راشد القفصي ت736هـ كرسالة ماجستير بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي سنة 2002م، وفي مقدمتها تقول: (وقد رأى القسم أن الكتاب أكبر من أن يكون رسالة ماجستير فكان الحل أن يكون عملي فيه من أول الكتاب إلى نهاية باب الحضانة من صفحة 1: 127. أما ما بقي منه وهو من أول كتاب

الأول: مخطوط شرح الأحاديث المقَّرية لمَحَمد باي بن عمر الكنتي ت 1348ه.

الثاني: مخطوط غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من قضايا ومسائل لمحمد عبد العزيز البلبالي ت 1261ه.

[1] - معين الحكام على القضايا والأحكام، لابن عبد الرفيع، تحقيق الدكتور محمد بن قاسم بن عياد، دار الغرب الإسلامي، لبروت، 1989: 379/2.

البيوع إلى آخر المؤلف فأرجو أن يكون مجال عملي في رسالة دكتوراه)[1]. وقد كان لها ذلك.

المطلب الرابع: مآخذ على التحقيق العلمي:

إن الغيرة على التراث كثيراً ما تكون باعثاً على التحقيق لدى بعض الغيورين، رغم أن الغيرة وحدها لا تشفع لقصور أصحابها، يقول الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان: (استسهل بعضهم هذه المهمة وتصور أنها لا تعدو أن تكون عملاً آلياً، فأقدم على خوض غمارها دون أن يُعد العدة لذلك، وما درى أن التعامل مع المخطوطات وتحقيقها ليس بالأمر السهل أو الهين، كما يتبادر إلى أذهان بعض شداة التحقيق ممن أقدم في أيامنا هذه على ميدانه دون دراية تامة بأصوله، ووعي بحقيقته، مع شيء من الجهل، وضيق ذات اليد من العلم)[2].

لا يتجه نقدنا في هذا المحل لسائر التحقيقات المنجزة كرسائل وأطاريح، فقد تهيأ للأجيال الأولى من الشروط الذاتية والموضوعية ما رشح أعمالها لتحوز الرضا والقبول. إن الحال لم يبق على ما كان، فقد شهدت العشر سنوات الأخيرة تزايد إقبال الطلبة في الجامعات الجزائرية على تحقيق المخطوطات ضمن متطلبات رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، بل باتت الشجاعة على تحقيق المخطوط يتملكها الطلبة حتى في المراحل المبكرة[3]، هذه الظاهرة وإن كانت

---

[1] - كتاب لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب لابن راشد القفصي ت736ه، دراسة وتحقيق الدكتورة أسماء أحمد العويس، (طبعة الشارقة دون بيانات): ص6 و7.

[2] - تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مرجع سابق: ص47.

[3] - أشرفت الموسم 2016/2015 على ثلاث مذكرات تخرج ماستر في العلوم الإسلامية تخصص فقه وأصوله في تحقيق المخطوط.

محمودة إلا إنها تأتي مشفوعة في نظر العارفين بعيوب مؤثرة، لم يسلم منها إلا القليل. ومن أعظم ما تُعاب به الأعمال التحقيقية المعاصرة المؤاخذات الأربع الآتي بيانها:

1. هشاشة القاعدة المعرفية لتحقيق المخطوط:

إن إطلالة عابرة على بدايات تحقيق النصوص في الجامعات العربية يؤكد حقيقة مفادها أنه يتعين على المحقق بناء أرضيته المعرفية حول فن التحقيق، تؤهله لتوظيف خطواته وتقنياته، قبل التعامل المباشر مع المخطوط. (فبدايات ولوج فن التحقيق للجامعات المصرية، كان بمحاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجستراسر(BERGSTRASSER)[1] عام 1931 على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بالجامعة المصرية[2]، وقد جمعت تلك المحاضرات وطُبعت بعنوان " أصول نقد النصوص ونشر الكتب"، وتبعه عبد السلام هارون[3] بعد ثلاث وعشرين سنة فألقى محاضراته عام 1954 على طلبة الماجستير بكلية دار العلوم. وفي جامعة بغداد[4] ألقى الدكتور مصطفى جواد محاضرات حول "أصول تحقيق النصوص" على طلاب الماجستير بقسم

---

[1] - انظر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، برجستراسر، إعداد د. محمد حمدي البكري، مطبعة دار الكتب، 1969: ص12.

[2] - سميت لاحقاً: جامعة القاهرة .

[3] - تحقيق النصوص ونشرها: ص6 و7.

[4] - في مناهج البحث وتحقيق النصوص، د. محمد زكرياء عناني و د.سعيدة محمد رمضان، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999: 182.

اللغة العربية، سنة 1964. وهكذا يتأكد أن التكوين ظل هو الجسر الذي تعبره المؤسسة الجامعية نحو فن التحقيق)[1].

يختار العديد من طلبة الدراسات العليا تحقيق مخطوط في أبحاثهم، دون أن تكون لهم سابق معرفة بأصول التحقيق وقواعده. سألتُ طالبة كنتُ عضواً في لجنة مناقشتها في مذكرة ماجستير في الفقه وأصوله حققتْ فيها شرحاً لأحد أعلام توات على منظومة فقهية، إن كانت قرأتْ كتاباً حول منهج التحقيق، أو استفادت من تدريب عليه؟ فكان الجواب بالنفي! بعد ما رأيتُ من خلطها في مصطلحات الفن، وغياب أدواته. ولهذه الواقعة نظائر.

من واجب فرق التكوين والهيئات العلمية أن تضمن لهذا الجيل من الطلبة المندفعين نحو التحقيق تكويناً نظرياً وتطبيقياً، وربما لجأت إلى اختبار ملكتهم فيه قبل أن تأتمنهم على أي قطعة من تراثنا. دون ذلك سيستمر اغتيال التراث باسم تحقيقه.

2. اتساع الفجوة بين لغة النص ولغة المحقق:

أضحت اللغة العربية هاجساً يؤرق أكثر طلابنا وباحثينا والمقبلين على التراث نصيبهم أوفر، ربما لا تنكشف العورة اللغوية للطالب في البحث الموضوعي لإمكانية المناورة. تلك المناورة يفتقدها حين يُعارض بلغته الهزيلة وأسلوبه الركيك، لغة النص المحقق. فلا غرو أن نجد أكثر الباحثين يشكو اللغة ضمن صعوبات البحث.

أحصيت في أطروحة دكتوراه ناقشتها[2] خطأ نحوياً – على الأقل– في ست صفحات من عشرة، وهي نسبة عالية، وجلها مما لا يُغتفر كرفع المجرور

---

[1] - دور المؤسسة الجامعية في حفظ المخطوط وتحقيقه، د. محمد جرادي، (محاضرة للملتقى الدولي حول: التراث العربي المخطوط في الجزائر وفي العالم العربي والإسلامي، 19- 20 أفريل 2016 جامعة محمد خيضر بسكرة).

[2] - منعاً للتشهير أتفادى قصداً في هذا المحل تسمية عناوين الأبحاث أو أصحابها.

بحرف الجر، نحو (أكثر من ثلاثون زاوية)، وجر الفاعل نحو (أهمل الجزائريين الطب)، وإثبات حرف العلة في المجزوم نحو (لم يبقى)، وغير هذا كثير. هذا الجنس من الأخطاء يكاد يُنسي المصحح أخطاء التركيب والأسلوب.

3. الضعف العلمي:

إنها ظاهرة تثير الكثير من الأسى، ما نراه من تراجع في مستوى التكوين العلمي للشريحة الواسعة من خريجي المؤسسة الجامعية في الأجيال الأخيرة. هذه الظاهرة العامة تعكسها مخرجات الجامعة، ومن جملتها ما أصبح يُنجز من تحقيقات. في رسالة ماجستير لطالب في تخصص " الفقه المالكي" موضوعها تحقيق جزء من مخطوط في فقه المذهب صادف في المخطوط في مسألة متعلقة بالقضاء: (فامتثل قوله: "وأمَرَ بالصلح ... الخ"[1] ولكن إن قعدت للحكم فلا يظهر بك غير ما ذكرنا)، فوثق الاقتباس في الهامش بقوله: (لعله يقصد قوله تعالى: (خذ العفو وامر بالعرف) سورة الأعراف، الآية 199. أو قوله تعالى: (والصلح خير) سورة النساء، الآية 127)[2].

ولم ينته إلى أن عرف المالكية المحدَثِين في كتب الشروح والفتاوى يستعملون عبارات " قال خليل" ، "قال في المختصر"، و"قال صاحب المختصر"، وحين يتكرر ذكره يصير خليل أو المختصر معلوماً ولو لم يُذكر، فيُشير إليه مكتفياً بأن يقول: قوله. وهو يريد خليلاً في المختصر. ورغم شُهرة الاستعمال حتى صار عُرفاً في كتب المذهب لكنه خفي على الطالب.

---

[1] - قول خليل في مختصره في باب القضاء: وأمَر يالصلح ذوي الفضل والرحم)

[2] - المقدمة وباب جامع في القول والاعتقادات من "غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من القضايا والمسائل للشيخ محمد عبد العزيز البلبالي (ت1261ه)- دراسة وتحقيق، إعداد: حاج أحمد حسان، إشراف: أ.د. محمد دباغ، مذكرة ماجستير في الفقه المالكي وتحقيق التراث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة ادرار، 2015: ص127.

هذا الحال هو نتاج لتوجه الصف الثاني والثالث من الطلبة نحو البحث التراثي، وتصحيح الوضع يستدعي تحفيز طلبة الصف الأول ونجباءهم على ولوج عالم التحقيق.

4. تحقيق ما لا يستحق التحقيق.

إذا سلمنا بأن للمخطوطات كلها قيمة تراثية، فإن الخلاف حاصل بين أهل العلم والمشتغلين بالتراث حول تفاضل المخطوطات في قيمها العلمية على رأيين:

يذهب الفريق الأول إلى القول بأن التراث كل لا يتجزأ، فلا يجوز التفضيل بين المخطوطات، فلا يخلو تحقيق أي منها من فائدة. ويذهب الفريق الثاني إلى القول بأن التحقيق يجب أن يُنظر إليه من حيث ما يُحقق من جدوى في حاضر الناس.

اعتبر الدكتور عبد الله عسيلان الغفلة عن تصنيف المخطوطات درباً من الفوضى في التحقيق، ودعا صراحة إلى أنه (ينبغي أن يكون رائدنا في كل ما ننشره من كتب التراث هو الحرص على المصادر المفيدة في بابها، والتي تضيف في محيط معارفنا وحضارتنا وثقافتنا رصيداً يُثري هذا المحيط)[1] ، ليخلص للقول: (أن من كتب التراث ما يكون من الخير بقاؤه حبيساً على رفوف المكتبات لتدني قيمته العلمية، أو لما تنطوي عليه من علوم ومعارف ضررها أكثر من نفعها)[2].

[1] - تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، أ.د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان: ص50.

[2] - المرجع نفسه.

إن تحول التحقيق في ميدان البحث إلى مطلوب لذاته في نظر الكثير من الطلاب شجع على هذا الواقع الذي تغيب فيه موازين القسط، غير أن اللائمة لا يتحملها الطالب وحده، بل يُقاسمه فيها هيئات الرقابة العلمية وهيئة الإشراف.

هذه عينة من المؤاخذات التي أفرزتها المشاركة والملاحظة لما يدور في سوق التحقيق في الوسط الجامعي، وإن كنا نوقن بأنها – على جسامتها– لا تُغطي محاسن التحقيق الجامعي، ولا تُغضي من قيمته، ولا تكفي مبرراً للمناداة بمنع الطلاب من تحقيق المخطوطات، غير أنها كافية لضرورة تقويم مسيرة التحقيق ضمن نشاطات البحث الجامعي.

الخاتمة:

إن وعينا بجلالة تراثنا تحركنا باتجاه دفع عجلة تحقيق التراث، وتوسيع قاعدة الاشتراك فيه لتشمل الأفراد والمؤسسات، ووعينا بأمانة الأجيال يستنهضنا لمراقبة ما يُنجز فيه من تحقيق. والجامعة بمؤهلاتها وأطقمها وانضباط قواعد البحث فيها مرشحة لتسلك بالتحقيق لبر آمن، بعيداً عن تزييف المغرضين وتشويه الجاهلين وعبث المنتحلين.

ونختم هذا البحث بجملة من التوصيات:

I.ضرورة تشجيع مزيد من الطلاب لتبني التحقيق في أعمالهم العلمية.

II.ضرورة تزويد الطلاب بتقنيات ومناهج التحقيق نظرياً وتطبيقياً قبل اعتماد مشاريعهم العلمية في تحقيق التراث، وضمان الإشراف المؤهل لهم.

III.تتعين الصرامة في تقييم أعمال التحقيق لصيانة لتراثنا المخطوط.

IV.تثمين أعمال التحقيق الجادة والرائدة وتشجيع أصحابها.

V.دعوة طلاب الدراسات العليا – لاسيما في التخصصات الأدبية والتاريخية والشرعية– إلى العناية والسهر في سبيل بلوغ النضج العلمي في اختصاصاتهم واستجماع شرائط التعامل مع التراث.

والحمد لله في البدء والختام.

قائمة المصادر والمراجع

1. **تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق، د. فهمي سعد ود. طلال مجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م**
2. **تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، أ.د. عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1415هـ/1994م.**
3. **التحقيق ومدارسه، الدكتور عبد الستار الحلوجي، (محاضرة في دورة تدريبية على التحقيق 04/ 2013 بمركز الماجد للتراث، دبي)**
4. **تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط7، 1418هـ/1998م.**
5. **التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج، عبد الرحمن المجاجي، تحقيق: خالد بوشمة، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.**
6. **جهود الأستاذ عباس الجراري في تحقيق النصوص، السعيد بنفرحي، دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2013.**
7. **دعوة الحق – مجلة تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية– المغرب العددان 93 و196.**
8. **دليل الأطروحات والرسائل الجامعية المسجلة بكليات الآداب بالمغرب (1961–1994) ، إشراف عمر أفا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996.**
9. **دور المؤسسة الجامعية في حفظ المخطوط وتحقيقه، د. محمد جرادي، (محاضرة للملتقى الدولي حول: التراث العربي المخطوط في الجزائر وفي العالم العربي والإسلامي، 19– 20 أفريل 2016 جامعة محمد خيضر بسكرة).**
10. **السنن المبين شرح الأحاديث المقَّرية للشيخ محمد باي بن عمر الكنتي ت1348– أبواب الزكاة والصوم والحج – دراسة وتحقيق، مختار بن جعفري، إشراف:**

د. دباغ محمد، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، قسم العلوم الإسلامية، جامعة ادرار، نوقشت بتاريخ 2016/04/09.

11. شرح الأحاديث المقرية للشبخ مَحَمد باي بن عمر الكنتي الوافي ت1348هـ(كتاب الطهارة) دراسة وتحقيق، لخضر بن قومار، إشراف الدكتور محمد سنيني، قسم العلوم الإسلامية، جامعة أدرار، نوقشت بتاريخ 2015/06/14

12. في مناهج البحث وتحقيق النصوص، د. محمد زكرياء عناني و د.سعيدة محمد رمضان، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1999.

13. كتاب لباب اللباب في بيان ما تضمنته أبواب الكتاب من الأركان والشروط والموانع والأسباب لابن راشد القفصي ت736هـ، دراسة وتحقيق الدكتورة أسماء أحمد العويس، (طبعة الشارقة دون بيانات).

14. المقدمة وباب جامع في القول والاعتقادات من "غنية المقتصد السائل فيما وقع في توات من القضايا والمسائل للشيخ محمد عبد العزيز البلبالي (ت1261هـ)– دراسة وتحقيق، إعداد: حاج أحمد حسان، إشراف: أ.د. محمد دباغ، مذكرة ماجستير في الفقه المالكي وتحقيق التراث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة ادرار، 2015.

15. منتخب الأحكام، لابن أبي زمنين (ت399هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد حماد، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث/ الرابطة المحمدية للعلماء –المغرب، ط1، 1430هـ/ 2009م.

16. منتخب الأحكام، لابن أبي زمنين (ت399هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عطية الرداد الغامدي، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1410هـ/ 1998م.

17. معين الحكام على القضايا والأحكام، لابن عبد الرفيع، تحقيق الدكتور محمد بن قاسم بن عياد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

18. نوادر المخطوطات، عبد السلام هارون، الناشر مصطفى الحلبي، 1393هـ/1973م